أنباء سورية

أمير قطر يبحث هاتفياً مع الرئيس السوري مستجدات الأوضاع في سورية والتطورات الإقليمية

صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير قطر

الرئيس السوري أحمد الشرع

وكالات: بحث صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير قطر، مع الرئيس السوري أحمد الشرع، العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تعزيزها في مختلف المجالات.

وقالت وكالة الأنباء القطرية (قنا) إن أمير قطر بحث مستجدات الأوضاع في سورية، خلال اتصال تلقاه من الشرع. كما بحث الجانبان آخر التطورات الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

وفي 30 يناير الماضي، أجرى أمير دولة قطر زيارة إلى دمشق التقى خلالها الشرع، حيث شدد على موقف بلاده «الداعم لوحدة سورية وسيادتها واستقلالها»، مؤكدا «وقوف الدوحة مع السوريين لتحقيق دولة تسودها الوحدة والعدالة والحرية»، وكانت أول زيارة لزعيم دولة منذ إسقاط نظام الرئيس المخلوع بشار الأسد في 8 ديسمبر الماضي.

وقبل أيام، أعلنت «قنا» أنه تنفيذا لتوجيهات صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد، بدأت دولة قطر في تقديم إمدادات معتمدة من الغاز الطبيعي إلى سورية عبر أراضي الأردن.

وأضافت أن هذه الخطوة «تهدف إلى معالجة النقص الحاد في إنتاج الكهرباء وتحسين أداء البنية التحتية».

ونقلت الوكالة عن بيان لـ «صندوق قطر للتنمية» قوله إن «الإمدادات القطرية ستتيح توليد ما يصل إلى 400 ميغاواط من الكهرباء يوميا في المرحلة الأولى، على أن ترتفع القدرة الإنتاجية تدريجيا في محطة دير علي بسورية».

وأضاف البيان أنه سيتم توزيع الكهرباء على مناطق عدة في سورية من بينها: العاصمة دمشق وريفها والسويداء ودرعا والقنيطرة وحمص وحماة وطرطوس واللاذقية وحلب ودير الزور.

أوروبا تحشد لدعم المرحلة الانتقالية في سورية وألمانيا تتعهد بتقديم 300 مليون يورو مساعدات

عواصم ـ وكالات: تعهدت ألمانيا تقديم مساعدة جديدة بقيمة 300 مليون يورو أمس، وذلك قبيل انعقاد النسخة التاسعة من مؤتمر المانحين الذي ينظمه الاتحاد الأوروبي، والأولى بعد الاطاحة بنظام بشار الاسد، وذلك لحشد التمويل لدعم سورية في المرحلة الانتقالية، وبمشاركة وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني.

وقالت وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك في بروكسل «في سبيل هذه المهمة الهائلة، ستوفر ألمانيا للأمم المتحدة ومجموعة من المنظمات، 300 مليون يورو إضافي في إطار هذه العملية السلمية ومن أجل الشعب السوري وشعوب المنطقة».

وشددت بيربوك على أنه «لا يمكن أن يكون هناك مستقبل سلمي لسورية إلا إذا كانت هناك عملية سياسية شاملة».

وقالت: «نحن كأوروبيين، نقف معا من أجل الشعب السوري، من أجل سوريا حرة وسلمية».

وأوضحت «أن أكثر من نصف هذه الأموال سيستفيد منها الشعب السوري»، وأن «هذا التمويل سيخصص لتوفير الغذاء والخدمات الصحية وملاجئ الطوارئ، إضافة إلى تدابير الحماية للفئات الأكثر ضعفا».

وأضافت: إن الدعم سيشمل كذلك اللاجئين السوريين، والمجتمعات المضيفة في الأردن ولبنان والعراق وتركيا.

وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك لدى وصولها مقر اجتماع الاتحاد الأوروبي في بروكسل (أ.ف.ب)

بدورها، قالت الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية بالاتحاد الأوروبي كايا كالاس في تصريح للصحافيين قبيل الاجتماع إن «اندلاع العنف أمر مقلق للغاية ويظهر أن الأمل في سورية فعلا معلق بخيط رفيع وهذا يبين أنه علينا بذل المزيد من الجهود لنظهر أن سورية تسير في الاتجاه الصحيح».

وترأست كالاس المؤتمر السنوي التاسع الذي ينظمه الاتحاد لدعم سورية فيما ركزت الاجتماعات السابقة على حشد الدعم للاجئين السوريين.

وحمل اجتماع الأمس عنوان (الوقوف مع سورية: تلبية احتياجات الانتقال الناجح) وهدف إلى حشد الدعم الدولي لانتقال سوري شامل يقوده السوريون أنفسهم بما يحقق التعافي الاجتماعي والاقتصادي.

وقال مسؤول في الاتحاد الأوروبي «من المؤكد أن المؤتمر هذا العام سيكون مختلفا». وأضاف «ثمة فرصة سانحة، لكنها ليست كبيرة بما يكفي، لذا يتعين علينا استغلالها، وإلا فسيكون الأوان قد فات».

أنباء مصرية

أكد خلال زيارته لأكاديمية الشرطة أن الدولة استبدلت 48 سجناً بـ7 مراكز للتأهيل والإصلاح

السيسي: لا يمكن لأحد المساس بمصر

القاهرة ـ خديجة حمودة

شدد الرئيس عبدالفتاح السيسي على أنه لا يمكن لأحد المساس بمصر، معربا عن تقديره لصلابة وتماسك الجبهة الداخلية، مشددا على أن الدولة ـ بكل أجهزتها ـ تبذل قصارى الجهد لتوفير حياة كريمة للمواطنين، ومؤكدا أهمية زيادة الوعي والإدراك الصحيح للأوضاع والتهديدات، مع ضرورة تكثيف الجهود للحفاظ على الأمن القومي المصري والتصدي للإشاعات والأفكار الهدامة.

جاء ذلك خلال زيارة قام بها رئيس الجمهورية إلى أكاديمية الشرطة، حيث كان في استقباله وزير الداخلية اللواء محمود توفيق ومساعد وزير الداخلية رئيس أكاديمية الشرطة اللواء هاني أبو المكارم.

وأكد الرئيس عبدالفتاح السيسي أمس أهمية التطوير المستمر في مؤسسات الدولة، خاصة في مجال الإصلاح والتأهيل، لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الأمن المجتمعي.

كما أكد رئيس الجمهورية أن الدولة تنشد إعدادا جيدا لأبنائها في كل أرجاء مصر، وليس فقط في أكاديمية الشرطة، مضيفا أنه يتم العمل على رعاية الطلبة وفقا لمعايير علمية وتربوية وإنسانية، بما يسهم في تنشئة وإعداد هؤلاء الأبناء.

وقال الرئيس إن هناك مرحلة تطوير كبيرة جدا «ليس بها صخب أو تعجل»، مبينا أن أي تطوير في مؤسسات الدول يتم بعد إجراء دراسات يعقبه التدرج في التطوير.

وأضاف أن وزارة الداخلية لديها برنامج تطوير مهم جدا، لاسيما في مراكز الإصلاح والتأهيل، وهو مسار كبير نفذته الدولة المصرية وتفردت فيه وجرى بتكلفة مالية ضخمة لتطوير وتغيير البيئة التي يعيشها النزيل أو النزيلة والتغير لبيئة أخرى أكثر تقدما وتطورا من خلال وضع برامج لمعالجة وإصلاح الأخطاء في تلك الشخصية وهي خطوة كبيرة على الطريق.

وأضاف أن الدولة استبدلت 48 سجنا بسبعة مراكز للتأهيل والإصلاح، مشيرا إلى أن السجون التي تمت إزالتها جرى منحها لوزارة المالية، نظير ما تحملته في إنشاء المراكز السبعة، فيما تم التنازل عن بقية القيمة لتكون لصالح المالية.

ودعا الرئيس السيسي إلى عدم الالتفات لما يقال عن وزارة الداخلية، حيث إن التعامل اليومي مع 80 مليون مواطن قد يترتب عليه بعض الأخطاء، لكن بنسب قليلة، غير أن الهدف الأساسي هو تقليل السلبيات والتعامل بموضوعية في التقييم. وتابع: إن أولاد وبنات مصر هم من يقوموا بتأمين مصر وليسوا منفصلين عن المجتمع.

وأضاف أن مصر شهدت ـ خلال أعوام 2011 و2013 و2014 ـ تجارب مختلفة، لاسيما الأحداث التي شهدتها الشرطة المصرية حين عانى المجتمع والأمن في البلاد بشكل كبير من غيابها.

واعتبر الرئيس السيسي أن «الميزة الوحيدة»، التي استفادت منها الدولة المصرية خلال تلك الفترة هي «معرفة» قيمة العاملين في جهاز الشرطة، موضحا أن الأجهزة الأمنية تبذل جهودا كبيرة من أجل حماية 120 مليون مواطن، إضافة إلى الضيوف المقيمين في البلاد.

جانب من زيارة الرئيس عبدالفتاح السيسي إلى أكاديمية الشرطة

رئيس الاتحاد العام للجمعيات الأهلية لـ «الأنباء»: المغتربون عليهم دور كبير في التنمية الاقتصادية

حوار ـ ناهد إمام

قال النائب د.طلعت عبد القوي عضو مجلس النواب، ورئيس الاتحاد العام للجمعيات الأهلية، عضو مجلس أمناء الحوار الوطني، إن مشروع قانون الضمان الاجتماعي والدعم النقدي الجديد يهدف إلى توحيد برامج الدعم النقدي المقدم من الدولة، وسيسهم في تحسين وتوسيع نطاق الدعم الموجه للفئات الأكثر احتياجا.

وأشار عبدالقوي لـ«الأنباء»، إلى أن هذا التوحيد سيسهل على المواطنين الحصول على الدعم بشكل منظم وواضح، ما يعزز فاعلية البرامج ويحد من التداخل بين البرامج المختلفة.

النائب د.طلعت عبد القوي

وقال إن القانون يركز على الاهتمام بتعليم الأطفال وصحتهم كأحد أهم أهداف المشروع، موضحا أن البرلمان مستمر في مناقشة هذا المشروع للوصول إلى أفضل صيغة قانونية تخدم المواطنين.

وكشف عن التنسيق والتجهيز بين الجمعيات والمؤسسات الأهلية بمصر، للمساهمة في العمل على كل مجالات التنمية بالبلاد.

وفي إطار ذلك، أكد عبدالقوي أن المصريين في الخارج عليهم دور كبير في المشاركة بمشروعات التنمية الاقتصادية في مختلف المجالات داخل الدولة خاصة في ظل التيسيرات المقدمة من الدولة لجذب الاستثمارات.

وأشار إلى أهمية تدريب الجمعيات الأهلية على قانون تنظيم العمل الاهلي واللائحة التنفيذية واللوائح المنظمة للعمل الأهلي للتعرف على كافة مقوماته وأهدافه.

وقال ان الاتحاد من خلال لجنة التدريب والتثقيف يعمل على توعية المواطن بالمشاكل والتحديات التي تواجه الدولة المصرية في ظل الوضع الحالي الملتهب بالمنطقة.

وذكر عبدالقوي أن تأسيس حزب الجبهة الوطنية، وهو يضم نخبة وطنية لتحقيق آمال وطموحات جميع المصريين وتوفير حياة كريمة لكل أبناء الوطن، يعكس أننا نعيش مرحلة ديموقراطية وسط التعددية الحزبية، حيث الهدف مصلحة الوطن والمواطن.

أنباء لبنانية

حدود مفتوحة مقلقة أمنياً للبنانيين على وقع حروب الإقليم.. وعين أميركية على حاكم «المركزي»

حرص دولي على عدم جرّ لبنان إلى حروب تضرب مسار عودة الدولة

بيروت ـ ناجي شربل وأحمد عز الدين

يواجه لبنان تحديات كبرى في ظل الحروب المفتوحة بالإقليم، والتي ترسم واقعا سياسيا جديدا للمنطقة، من دون استبعاد أن يطول ذلك الجغرافيا أيضا وليس السياسة فحسب.

ويجد الجيش اللبناني، الذي أوكلت اليه مهمة بسط سلطة الدولة على كامل أراضيها وحدودها، نفسه في مواجهة تحديات أمنية حدودية شاملة جنوبا وبقاعا وشمالا، عليه التصدي لها من دون الدخول في حروب مفتوحة.

فقد نام اللبنانيون أمس الأول على أخبار اشتباكات تخطت حجمها المعتاد على الحدود اللبنانية السورية في بلدة القصر قرب الهرمل.

واستيقظوا أمس على أنباء عن عدد القتلى وتعزيزات عسكرية سورية وبيان صادر عن قيادة الجيش اللبناني تضمن الرد «على نيران أطلقت من الأراضي السورية»، وتسليم جثامين ثلاثة سوريين إلى السلطات السورية.

ولم يكن ليل الجنوب أفضل، مع قصف الطيران الحربي الإسرائيلي أهدافا ومنازل جاهزة في بلدات حدودية، مع أنباء عن سقوط جرحى. وقد طال القصف الإسرائيلي مدنيين، بعد سلسلة عمليات استخدمت فيها المسيرات بذريعة استهداف مقاتلين من «حزب الله».

وقالت مصادر لـ«الأنباء»: «لبنان الذي ليس في وضع يسمح له بالدخول في مواجهات أمنية وعسكرية خارجية، يعول على المسعى الديبلوماسي لإبقاء البلاد بمنأى عن الحروب المتنقلة والنار المشتعلة في الإقليم».

وأضافت المصادر: «إذا كانت الدول المؤثرة في الملفات السياسية والأمنية في الشرق الأوسط تمارس ضغوطا على لبنان لتنفيذ القرار 1701 بكل مندرجاته، وصولا إلى حصر السلاح بيد السلطة الشرعية وحدها وتحقيق الانسحاب الإسرائيلي من كل الأراضي اللبنانية، فإنها بلا شك لن تسمح بأي محاولة لجر لبنان إلى حروب جانبية تضرب كل ما تحقق في مسار عودة الدولة لبسط سيادتها والنهوض من جديد».

ورأت المصادر أنه في ظل التصعيد اللافت من الجيش الإسرائيلي في البلدات الحدودية وتكثيف الغارات، يجد الجيش اللبناني الذي يسعى جاهدا إلى الانتشار حتى الحدود وتسلم زمام الأمور في الجنوب، أن عليه مواجهة التحديات على الحدود الشمالية في ظل التناقضات ومحاولات إثارة الفوضى الأمنية وتزايد حركة النزوح.

والرهان على ضبط هذا الوضع من خلال الاتصالات الديبلوماسية والسياسية، التي ترى أنه لا مصلحة لأي فريق في زرع الفوضى على حدود لبنان الشمالية، من دون أن تستبعد بعض المصادر أن تكون هذه التحركات الأمنية في إطار الضغط الذي يمارس على لبنان، من أجل التسريع بإنهاء ملف السلاح الموجود خارج إطار السلطة الشرعية.

وفيما التطورات الميدانية تثير قلقا واسعا، تواصل الحكومة عملها لوضع أسس الإصلاح المطلوب.

وترى المصادر أن هذا الإصلاح يجب أن ينطلق بالدرجة الأولى من المؤسسات العامة التي تعاني بمعظمها فسادا وهدرا، وتحمل الخزينة أعباء الإنفاق غير المجدي الذي يفوق قدرتها.

وطالبت المصادر «بضرورة تشكيل الهيئات الناظمة لهذه القطاعات في المؤسسات العامة، خصوصا في الكهرباء والمطار والهاتف والجمارك، إضافة إلى التعيينات الإدارية ضمن آلية واضحة وشفافة».

أما ما يتعلق بحاكمية مصرف لبنان، ومع إشارة وزير المال ياسين جابر إلى انه يفترض اقتراح ثلاثة أسماء ورفعها إلى مجلس الوزراء لاختيار أحدها وأن تعيين الحاكم يجب ان يتم قبل نهاية شهر مارس الجاري، فثمة وسائل إعلام دولية نقلت معلومات عن مصادر غربية أنها تدرس ملفات شخصيات مرشحة لتولي حاكمية المصرف.

هذا الأمر يجب ألا يشكل مفاجأة في الوسط المحلي، ذلك ان الأمور المالية ومكافحة تبييض الأموال والحيلولة دون وصولها إلى جهات ومنظمات مدرجة على لائحة العقوبات الدولية، هي أمور تعود إلى الولايات المتحدة الأميركية التي تدير النظام المالي العالمي. ولطالما كان التنسيق قائما بين الخزانة الأميركية والسلطات السياسية الرسمية والمالية اللبنانية.

ويزداد الاهتمام الأميركي حاليا بعد دخول لبنان في «الاقتصاد النقدي» الذي يشرع غسيل الأموال لظروف خارجة عن إرادة اللبنانيين جراء انهيار القطاع المصرفي اللبناني وفقدانه ثقة المودعين، بعد حجز ودائعهم في المصارف، إثر الأزمة المالية غير المسبوقة التي ضربت البلاد في نهاية 2019. وبات اللبنانيون يتعاملون بالأموال النقدية بعيدا من المصارف، بعد ضياع مدخراتهم في الأخيرة، أقله من بوابة حجزها وعدم رغبة المصارف أو قدرتها على تسديد مستحقات المودعين.

ويجهد الأميركيون لإعادة الثقة إلى القطاع المصرفي، للتمكن من مراقبة السوق المالية اللبنانية، ومكافحة «الاقتصاد النقدي» الذي يشرع الباب واسعا لغسيل الأموال وتهريبها بعيدا من الرقابة. ويهتمون بهوية الحاكم الجديد لمصرف لبنان، خصوصا في ضوء سعيهم إلى الحد من حصول «حزب الله» على أموال نقدية من طريق النظام المصرفي، والتضييق على حركة الأموال النقدية التي تصل إلى لبنان بعيدا من التحويلات القانونية، من طريق فرض رقابة مشددة في المطار والمعابر الحدودية كافة، الشرعية وغير الشرعية منها، مع تيقنهم من عدم قدرة مجموعات صغيرة على نقل أموال نقدية ضمن المبالغ المتاحة لكل فرد.

ويدرك الأميركيون أن حجم الأموال المطلوبة للبنان كبير في هذه الفترة، خصوصا تلك المتعلقة بإعادة إعمار ما خلفته الحرب الإسرائيلية الكبيرة. ويشددون على وصول شخص إلى مركز حاكم مصرف لبنان ملم بالتعامل مع صندوق النقد الدولي والمؤسسات الدولية ومتجاوب مع مكافحة غسيل الأموال والتصدي لتهريبها.

وللغاية أيضا، عقدت الحكومة جلسة في السرايا برئاسة رئيسها د.نواف سلام، لمواكبة التعيينات الكثيرة المطلوبة في المؤسسات العامة على اختلافها، تمهيدا لإقرار البعض منها في جلسة الخميس بالقصر الجمهوري في بعبدا برئاسة العماد جوزف عون.

في اليوميات، أغارت طائرة مسيرة اسرائيلية في يحمر الشقيف على شابين كانا يستقلان دراجة نارية وصودف مرورهم بجانب سيارة، ما أدى إلى مقتل الشابين وجرح آخرين كانوا متواجدين بالمكان.

رئيس الحكومة نواف سلام مترئساً جلسة مجلس الوزراء في السرايا (محمود الطويل)